

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية



الاجتماع التمهيدي للمنتدى الحضري العالمي الثالث ملكية الأرض والأدوات القانونية للأراضي

Arabic version of UN-HABITAT's *Islam, Land and Property Rights Series* (2005)
Paper 6: Islamic Inheritance Laws and Systems

بحث في الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأرض

ملخص للنتائج

الجزء الثاني : مسودة الاستراتيجيات

تنازل عن حق (تنصل) :

المعانى المستخدمة والتقدیم للمواد المستخدمة فى هذا البحث لا ينطوى على التعبير عن أى آراء أو معتقدات من جانب السكرتارية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانونى لأى دولة أو أراضى أو مدينة أو منطقة من المناطق أو سلطاتها أو تتعلق بتحديد حدودها أو تخومها أو ماله صلة بنظامها الإقتصادى أو درجة تطورها. ومن ثم فإن التحاليل والنتائج والتوصيات المتضمنة فى هذا التقرير لا تعكس وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للإسكان البشري (بيئات الأمم المتحدة) ومجلس الحكم أو الدول الأعضاء لهذا المجلس.

لمزيد من المعلومات:

تحتوي هذا البحث على ثلاني ورقات بحثية تم اعدادها بواسطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولمزيد من المعلومات حول هذا البحث والأنشطة المتعلقة به يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

Land & Tenure Section,
Shelter Branch,
United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT)
P.O. Box 30030
Nairobi 00100, Kenya
E-mail: unhabitat@unhabitat.org
Web site: www.unhabitat.org

الورقة السادسة : قوانين الميراث ونظمها
1-6 وضع القوانين الإسلامية المتعلقة بالميراث في محيطها الإسلامي
1-1-6 القوانين الإسلامية في الميراث
1-2-6 ما هي الملكية التي يمكن أن تورث
1-3-6 من ضمن الأشخاص المستفيدين بالميراث
1-4-6 مزايا قوانين الأنصبة الثابتة
5-1-6 نتائج الملكية في مقابل تماسك العائلة ووحدتها
6-2 قواعد الميراث كجزء من أنظمة التوريث الإسلامية
6-1-6 الوصايا الإسلامية
6-2-6 أنصبة الميراث كجزء من نظام أوسع للملكية
6-3-6 الأطفال المتبنيون واليتمى والغير شرعيون والأحفاد والذين لم يولدوا بعد
6-4-6 التخطيط في الملكية ونقلها أثناء الحياة
6-5-6 الأوقاف الأهلية
6-6-6 عدم تسجيل الأرض لتجنب قوانين الميراث
6-3 التعديلات التي يمكن أن تحدث بعد الميراث
6-1-6 المرأة والقانون والعرف
6-2-6 تدعيم الملكية وتركيزها
6-3-6 التنازل عن حقوق الميراث
6-4 الإصلاحات القانونية في أنظمة الميراث
6-1-6 سن القوانين والعلمانية
6-2-6 التغيرات المتعلقة بالأطفال المتبنيون والأحفاد وآخرون
6-3-6 أنظمة الميراث الإسلامية والنقاش حول المساواة
6-4-6 فرص دعم النساء
بعض المراجع المختارة

الورقة السادسة : قوانين الميراث وأنظمته
6-1 إزالة الغموض عن موضوع الميراث في الإسلام.....	
6-2 العمل على دعم وتنمية عملية الاستنتاج المنطقى في الإسلام "الإجتهد"
6-3 تيسير الشرعية الاجتماعية.....	
6-4 مقاومة سوء إستعمال حق تدعيم ودمج الملكية أو التنازل عنها	
6-5 تدعيم تأمين وآمن ملكية الأراضي	

بحث عن الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأراضي

ملخص للنتائج

الجزء الأول : ورقة المفاهيم

مقدمة

برنامج بيتات الأمم المتحدة وهو جزء من حملة عالمية لتأمين الملكية يقوم على تنظيم ورشة عمل لمدة يومين تناقش فيها ملكية الأرض والأدوات المتعلقة بقانون الأراضي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقام هذه الورشة في القاهرة يومى الخامس عشر وال السادس عشر من ديسمبر سنة 2005 .

وتعقد الورشة تحت رعاية بيتات الأمم المتحدة وستضيف حكومة مصر هذه الورشة التي تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأراضي. وستناقش ورشة العمل هذه الأبحاث التي بدأتها "بيتات الأمم المتحدة" والمتعلقة بالمبادئ الإسلامية المرتبطة بالأرض وتحضمن عدة أوراق تعبر عن مواقف معينة. هذا علاوة على إستراتيجيات مبدئية عن الأبعاد الإسلامية للملكية والأرض والقانون وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وقوانين الميراث والأوقاف ومسألة الإعالة. وما تتمحض عنه الورشة سينتظر في مناقشة المفاهيم الخاصة والإستراتيجيات المبدئية التي خرج بها البحث الذي استهلته "بيتات الأمم المتحدة" والمتعلق بالأرض الإسلامية والتعرف على الأدوات التي تشجع الفقراء على الإستحواذ على الأرض في المنطقة . وحيث أن الورشة ما هي إلا إجتماع تمهدى للمنتدى الحضري العالمي III فستعمد الوفود إلى دراسة ما توصل إليه البحث مع الأخذ في الاعتبار التوصيات المقترحة للإجتماع المخصص لبحث الأدوات التحديثية للأرض والمفترض إنعقاده في مدينة فانكوفر الكندية في الفترة ما بين 19 و 23 يونيو عام 2006 . وستناقش الورشة أيضاً الطرق والسبل التي يمكن للمشاركين من المنطقة أن يساهموا بها في التوصل إلى الأدوات المناسبة للإستحواذ على الأرض لصالح الفقراء وذلك ضمن إطار الشبكة العالمية المخصصة لهذا الهدف.

وبرنامج الأمم المتحدة للإسْتِيطان البشري يعمل على دعم طرائق الإستحواذ على الأرض وحماية أمن ملكيتها . ولقد بني هذا البرنامج على أساس اعلان استانبول لمناطق الإسْتِيطان

البشرية وأجندتها المعلنة عام 1996 بالإضافة إلى مبادئ حقوق الإنسان العالمية والمعايير التي أُفصح عنها في إعلان الألفية الجديدة.

وعلى الرغم من أن الأمور المتعلقة بالأرض والملكية وحقوق الإسكان أموراً متعارف عليها وتؤكدها القواسم المشتركة بين الشعوب والثقافات والمتمثلة في الأنظمة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية لهذه الشعوب بوجه عام، إلا أن التطبيق العملي والممارسة بالنسبة لتنظيم هذه الحقوق وحمايتها ربما يأخذ أشكالاً مختلفة.

ومن المعروف أيضاً أن 20% أو أكثر من سكان العالم مسلمون إلا أنه يعززنا البحث في مجال الأشكال المعقّدة والمتميزة لملكية الأرض وحقوقها في الدول الإسلامية، هذا علاوة على حقيقة أن الكثير من التقارير الدولية لملكية الأرض غالباً ما تتجاهل أو لا تأخذ في الاعتبار قوانين الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأرض بشكل كافٍ يدعو للإطمئنان.

ومن ثم فقد فوضت شعبة الأرض والملكية فرع الإيواء التابع للأمم المتحدة خبريين هما أ. محمد سراج سايت والدكتورة / هيلازى لييم من جامعة شرق لندن بالمملكة المتحدة للقيام بدراسة معمقة تستغرق سنة للأبعاد الإسلامية للأرض وحقوق الملكية في العالم الإسلامي. والهدف من هذه الدراسة التوصل إلى ما يمكن التوصل إليه في هذا المجال مع تضمين بحثهم ودراستهم بعض الإستراتيجيات التي تساعده على إثراء وتدعم قدرة "بيئات الأمم المتحدة" وشركاؤها من العمل بكفاءة أكبر في المحيط الإسلامي وفي الأوراق الثمانية المقدمة والتي تعبر عن مواقف محددة ومعينة يناقش موضوع الأبعاد الإسلامية لملكية في إطار المناوشات القديمة والمعاصرة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والتاريخية المتعلقة بالأرض وأشكال الممارسات التي تجري في هذا السياق.

وتشير نتائج البحث والدراسة أن هناك مفاهيم إسلامية مميزة تتعلق بالأرض وحقوق الملكيتها وتباين هذه المفاهيم وتتعدد من خلال الممارسات المختلفة في العالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان تتمتع بالأهمية فهما وتطبيقاً إلا أنها تقتاطع وتتدخل مع معايير الدولة وكذلك ما أتفق عليه عرفاً وتقييداً بطرق شتى. ومن ثم في تطرح فرصةً عديدة لتطوير أدوات إسلامية جديرة بالثقة وأصيلة التي بدورها يمكن أن تدعم حملة تهدف إلى تحقيق الحقوق الكاملة وغير منقوصة للأرض لشتى الطبقات في المجتمعات الإسلامية والتي بالطبع تشمل النساء.

وعلى الرغم من ذلك فيجب على كل من يهمهم الأمر السعي بجدية وبطريقة بناءة لاستعراض الأطر المعيارية والمنهجية الإسلامية وعلاقتها بنظم ملكية الأرض التقليدية وغير التقليدية وذلك بهدف التعرف على الحقوق الكاملة المرتبطة بالأرض لكل الناس والفئات.

وتقع مجموعة الأوراق الجاهزة للإجتماع التمهيدى للمنتدى الحضري العالمي III والمقرر إنعقاده في القاهرة في الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر 2005 في جزئين يعالج الجزء الأول منه ورقة المفاهيم والتى تلخص المواقف التى تتخذها هذه الأوراق الثمانية، وتحتوى كل ورقة على ملخص البحث ومجاله وقائمة تشمل المقترنات والإستراتيجيات المبدئية (والمتضمنة في الجزء الثاني) يعقبها ملخص لهذه المفاهيم مأخوذ من البحث وملحق به قائمة مراجع قصيرة، ولقد كتبت هذه الأوراق لعامة المهتمين بهذا الموضوع والجمهور العام بدون أي إدعاء بمعرفة عامة تتعلق بالإسلام أو الشريعة الإسلامية أو حقوق الملكية ومن ثم فهى تستعرض معلومات عامة أساسية وتتيح الفرصة للتعرف على تلك المبادئ مرة ثانية.

وتعرض الورقتان الأولى والثانية المواقف النظرية الإسلامية وأنظمة ملكية الأرض وتناقش الأفكار والترتيبيات التي تسهم في بناء شبكات الملكية السائدة في المجتمعات الإسلامية. ويعقب هاتين الورقتين ورقتان آخرتان تعالج المدى الذي وصلت إليه الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان في تدعيم المستويات العالمية المتعلقة بالأرض وحقوق ملكيتها . ويتبع ذلك ورقتان آخرتان ترتكز على حقوق المرأة المسلمة في الملكية وتعتبر ملخصاً لنظم الميراث في الإسلام . ويعقب ذلك ورقتان تناقش المضامين المتعلقة بنظام التعويض في الملكية بالنسبة للنساء وحقوقهن في الأرض وفي الفصلين الآخرين يجري معالجة المؤسسات الإسلامية مثل الأوقاف الخيرية كما تتعرض لمبادئ التمويل الإسلامي الجزئي ويجرى البحث في اختبار مدى فاعليّة هذه المبادئ الإسلامية وتفعيلها في الواقع الملموس وما إذا كانت قابلة للعمل بها حالياً.

وأما الجزء الثاني ، والذى يتبع ملخص البحث فى جزءه الثانى ، فيتعرض للإستراتيجيات المبدئية لكل ورقة من الأوراق الثمانية وستعرض هذه الإستراتيجيات أمام المشاركين فى المؤتمر والذين أتوا من عدة دول إسلامية بهدف التعرف على الأدوات التى استحدثت والممارسات التى تجرى لاستحواذ الفقراء على الأرض والتمتع بحقهم فيها.

الورقة السادسة : قوانين الميراث ونظمها

أى شخص يتوقع الموت ويضع فى اعتباره إعادة توزيع ملكية / أو ملكيتها فالمستقبل سيوضع فى الحسبان العديد من العوامل التى يمكن أن تكون خاصة به فى نطاق ظروفه الشخصية والعائلية والاجتماعية. ومن ثم قدرة الإنسان على الرؤية والتفكير وإتخاذ القرارات فى المجتمعات الإسلامية تحيطها قوانين الوراثة الإجبارية نظرياً ، تلك القوانين التى تضع قيوداً كثيرة على حرية الإنسان . فى إتخاذ قرار يتعلق بنقل ملكية إلى الآخرين (باورو 1999 : 1197).

ملخص الورقة :

غالباً ما يعالج موضوع الميراث بطريقة سطحية أو شبه منفصلة فى النقاشات العامة وعملية بناء السياسات العامة المتعلقة بتأمين الملكية وحقوق الأرض والإصلاح أو تنظيم القوانين. ومع ذلك فالميراث هو واحد من أهم الطرق للإستحواذ على الأرض وملكيتها. وبصرف النظر عن طبيعة العقيدة التى يتمتع بها المعنيون المسلمين فى المجتمعات الإسلامية عامة، إلا أن قوانين الميراث مستجدة من مصادر دينية وتنطبق عند تقسيم الملكية عند الموت.

وفى الأساس تطبق هذه القوانين بذاتها وبصراحة بواسطة الأسرة والمجتمع وتساندها الدولة وتدعمها . ورغمما عن كل ذلك فيجب علينا إدراك أن تطبيق قواعد الميراث الرسمية والمتعلقة بالأنصبة أن لفهمها لا بد لنا وأن نضعها فى الإطار الاجتماعى والإقتصادى والثقافى كما يجب وضعها أيضاً فى الإطار الأوسع لأنظمة الميراث وأساليب تطبيقها فى الواقع.

ومن ثم فتوضيح مجلـل ديناميكـات قواعد الميراث الإسلامـى أمر ضروري لتبيان معلومات مهمة تساعدنا على وضع إستراتيجيات بهدف تعظيم القدرة على تأمين الأرض وسلامتها.

مجال هذه الورقة :

نضع هذه الورقة قوانين الوراثة فى الإسلام فى محيطها الإسلامـى. ويبـحـثـ الجـزـءـ الأولـ منـ هـذـهـ الـورـقةـ بـعـضـ السـمـاتـ الرـئـيـسـيةـ لـقوـاعـدـ المـيرـاثـ فـىـ النـظـامـ الإـسـلامـىـ ويـتـضـمـنـ ذـلـكـ مـزاـياـ وـعيـوبـ نـظـامـ الـأـنـصـبـةـ الثـابـتـةـ الذـىـ يـمـكـنـ أـنـ نـراـهاـ مـوضـحةـ فـىـ الـجـزـءـ الثـانـىـ. أـمـاـ الـجـزـءـ الثـالـثـ فـيـقـومـ عـلـىـ إـكـشـافـ بـعـضـ الـقـوـاعـدـ الـقـانـونـيـةـ كـجـزـءـ مـنـ أـنـظـمـةـ المـيرـاثـ الإـسـلامـيـةـ وـمـضـامـينـ ذـلـكـ

القواعد وأما الجزء الثالث فيستطلع الممارسات العامة المتعلقة بالتعديل المرتقب بعد الميراث ويشمل ذلك تدعيم الملكية وتركيزها والتنازل عنها وقوانين الميراث المرتبطة بهذا الموضوع. ويعالج الجزء الأخير خمسة مقررات حول المناقشات الجارية في وقتنا هذا وال المتعلقة بالإصلاح القانوني لقواعد الميراث في الإسلام.

- وبعد المناقشات نجمل خمسة استراتيجيات مبدئية لتدعم ودعم حقوق الميراث
- توضيح مفهوم الميراث في الإسلام .
 - تدعيم مبدأ الاستنتاج المنطقي في الإسلام (الإجتهاد).
 - تسهيل الشرعية الاجتماعية.
 - مقاومة استخدام مبدأ تدعيم الملكية والتنازل عنها .
 - الحفاظ على ملكية الأرض .

6-1 وضع القوانين الإسلامية المتعلقة بالميراث في محيطها الإسلامي

6-1-1 القوانين الإسلامية في الميراث

بينما تمت بعض التغييرات والإصلاحات الحديثة التي كان لها كبير الأثر في ميادين عدة للشريعة الإسلامية ، إلا أن نظام الميراث الكلاسيكي الإسلامي المفصل كان أحد الترکات التي ورثها الإسلام والتي ظلت جزءاً من الإرث الكلاسيكي القديم والباقي من الشريعة الإسلامية.

وأما قواعد الميراث الرسمية والتي ورثتها فلها عدة سمات مميزة أولاً : هناك أنصبة مؤدية مقررة سلفاً للمستفيدين والمختارين سلفاً مع السماح ببعض المرونة وذلك عن طريق الوصايا والتخطيط الشرعي للأطيان. ثانياً : قدرة المسلم على التوريث بالوصية ثبت ما يمتلكه الفرد من أطيان وذلك في ظل قوانين معينة تسمح الأيلولة (نقل الملكية) وذلك طبقاً لقوانين الجيرية للميراث. ثالثاً : إن نظام الأنصبة الثابتة الإجباري نظام شامل بدرجة كبيرة ويسمح بالاستحواذ على الملكية ومنحها للعديد من أفراد الأسرة. أخيراً : لا يمكن أن تنقل حقوق الميراث كما لا يمكن بوجه عام سلبها .

ومن ثم فالهدف من قوانين الميراث الإسلامية العمل على تسهيل المفاهيم المميزة للإسلام وال المتعلقة بالملكية والأسرة والجماعة وترسيخ العدالة وتدعمها .

6-1-2 ما هي الملكية التي يمكن أن تورث

قانون التراث الإسلامي لا يميز بين أنواع الملكيات المختلفة . وليس مهما ما إذا كانت هذه الملكية حقيقة (كالأرض) أو شخصية أو متحركة أو ثابتة. فالقانون في هذا السياق ينطبق على كل الموجودات والأصول.

6-1-3 من ضمن الأشخاص المستفيدين بالميراث

إذا ما أخذنا في الاعتبار العديد من المستفيدين والذي يسعى قانون التوريث إلى خدمتهم وذلك عن طريق عملية توازن وتساوى معقدة فإنه من الممكن أن تصل النتائج لأن تكون في غاية الصعوبة ومحك جدل كبير وخاصة إذا تبين لنا أن هذه العملية تخضع للتعديل والتغيير بالإضافة كما تخضع للظروف والسيناريوهات القائمة في الواقع. وتختلف مواقف السنة والشيعة بالنسبة لهذا الموضوع.

6-1-4 مزايا قوانين الأنصبة الثابتة

توجد بعض المزايا التي يمكن أن تستفيها من نظام الأنصبة الثابتة إذا قورن بأنظمة الميراث الأخرى التي تزودنا بحرية قانونية واضحة للعيان خاصة بالنسبة للأفراد الذين يسعون لنقل ملكياتهم عند الموت.

6-1-5 تقسيت الملكية في مقابل تماسك العائلة ووحدتها

يمكن أن يؤدي نظام الأنصبة الثابتة والذي ينطبق على الملكيات الصغيرة والكبيرة على سواء ، الملكيات السكنية أو التجارية، الأصول السائلة أو الإستثمارات . هذا النظام يمكن أن يؤدي تقسيم الملكية إلى أجزاء صغيرة جداً ومن ثم يخلق مشكلة تقسيت الملكية وخاصة الملكية الزراعية ولكن ليس الأمر كذلك على وجه الحصر.

6-2 قواعد الميراث كجزء من أنظمة التوريث الإسلامية

تطورت العديد من الأدوات القانونية في بيئات مختلفة وذلك بهدف السماح للأفراد بإمكانية القيام ببعض الترتيبات لنقل هذه الملكية وذلك طبقاً للقرارات التي توصلوا إليها .

6-2-4 التخطيط في الملكية ونقلها أثناء الحياة

هناك العديد من الأساليب القانونية للشخص الذى يتوقع الموت ويمكن أن يلجأ لها إذ يمكنه أن يخطط لملكيته وذلك بهدف تجنب القيود التى تفرضها قواعد التوريث الجبرى. وتشمل هذه الأساليب نقل الملكية أثناء حياته وذلك بأن يهبها أو يعطيها كهدية أثناء حياته أو أن يقيم وفقاً أهلياً لصالح أسرته. وتتضمن أدوات تخطيط الملكية لنقاش كبير إلا أن تحديات المجتمعات الإسلامية نتج عنه ميل أو إتجاه للتخطيط بعدة طرق وأساليب.

6-2-5 الأوقاف الأهلية

بعد إقامة أو تأسيس وقف أهلى واحدة من الإستراتيجيات التى يمكن أن يلجأ إليها الشخص الذى يسعى لنقل ملكيته. ويعد الوقف الأهلى واحد من أهم مصادر الثروة للمرأة على مر التاريخ ومنه تستفيد المرأة الكثير. ولكن هذه الأوقاف يمكن أن تكون قد ألغت أو خضعت لقيود شديدة فى معظم الدول.

6-2-6 عدم تسجيل الأرض لتجنب قوانين الميراث

هناك الكثير من الشواهد فى المجتمعات الإسلامية التى تشير إلى أن الأفراد يلجأون إلى عدم تسجيل ملكيتهم فى إطار التسجيل الرسمى وذلك للمصاريف التى يتكلفها التسجيل ولتجنب إعطاء النساء حقهن طبقاً لنظام الأنصبة الذى تقرها قوانين الميراث .

6-3 التعديلات التى يمكن أن تحدث بعد الميراث

6-3-1 المرأة والقانون والعرف

يحتل قانون الأرث لب المناقشات الدائرة حول المساواة بين الرجال والنساء وحقوق الملكية للنساء .

6-3-2 تدعيم الملكية وتركيزها

يمكن للتقسيم الجارى للملكية إلى أنصبة صغيرة أن يؤدي إلى سلسلة من صفقات البيع أو التبادل فى الملكية وذلك بهدف تقليل عدد المشاركين فى الملكية ومن ثم نشأت طريقة التدعيم أو

لتركيز الملكية. وغالباً ما تقايض النساء حقوقهن في الأرض وذلك في مقابل ملكية يمكن أن تكون قابلة للتحريك مثل الأموال النقدية أو الذهب . والنساء في الأعم هن اللائي يتخلون عن أنصبتهن الصغيرة وخاصة تلك الأنصبة المرتبطة بالأرض.

6-3 التنازل عن حقوق الميراث

جرى العرف بعد توزيع الأنصبة أن تلجأ النساء وعلى نطاق واسع إلى التنازل عن حقوقهن في الميراث . وبينما يسود القلق المبرر بين أوساط المناصرين لحقوق المرأة بخصوص هذه الظاهرة إلا أن الواقع أكثر تعقيداً مما يظنه الناس. وإذا كان هذا القلق ما يبرره إلا أن الخيار مفتوح في مجال دعم المرأة لنيل حقوقها في ملكيتها أو دعم الأسرة المتواصل والمترابط الذي يزيل الفوارق بين الرجل والمرأة ويؤدي في النهاية إلى إعلان شأن المرأة عن طريق تملكها لما تستحقه.

6-4 الإصلاحات القانونية في أنظمة الميراث

6-4-1 سن القوانين والطماتية

لم يكن هناك تدخل شريعي كبير بالنسبة لقواعد الأرث الإجبارية وإستمرت البناء في التمتع بنصف ما يتمتع به الصبيان من الملكية التي يرثونها عن آبائهم الأمر الذي كان مدعاه لقلق بعض منظمات النساء.

6-4-2 التغيرات المتعلقة بالأطفال المتبنيون والأحفاد الآخرون

كان تعديل نظام التوريث بالوصاية هو المثال الوحيد للتغيير الذي طرأ في العديد من الدول على قانون الوراثة . وعلى الرغم من التبرير الواسع لهذا التغيير على أساس النص القرآني أو الآية القرآنية التي تنص على هذا الأمر، إلا أن هذا التعديل كان محل نقاش فقهى كبير ومن ثم جرى العرف على العمل بنظام التوريث بالوصاية الإجباري بالنسبة للأحفاد من الأطفال الباتامى.

6-3-3 أنظمة الميراث الإسلامية والنقاش حول المساواة

لعل المعاملة التفاضلية والمميزة على أساس الجنس وال المتعلقة بأنصبة الميراث تعد إنتهاكاً لحقوق الإنسان العالمية وذلك بحسب الظواهر. ولقد دعت العديد من المنظمات الغير حكومية بالإضافة إلى شخصيات ليبرالية في الدول الإسلامية إلى المساواة في حقوق الميراث . ومع ذلك فالوضع السائد الآن هو الموقف العام الذي يدعو إلى أن الله سبحانه وتعالى قد أمر بهذه الأنسبة ولا يمكن تعديتها أو تغييرها. ويتبنى هذا الموقف أيضاً النساء المسلمات.

6-4-4 فرص دعم النساء

على الرغم من الطبيعة التمييزية لقوانين الميراث الإسلامية إذا طبقت حرفيًا وطبقاً لروح الإسلام وتصور هذا الدين بالنسبة لهذا الموضوع على وجه العموم ، إلا أن هذه القوانين توفر نقطة بداية قوية بالنسبة للنساء وأفراد الأسرة الآخرين ، لدعم كامل لحقوق الملكية للمرأة.

بعض المراجع المختارة

Al Mahmassi, Soubhi (2003) *Al mabadii, al shariiya wal kanouniya fi al hajir, alnafakat, almawarith, wal wassiya* (Lebanon: Dar Al Elem Lilmalayin)

Amawi, Abla (1996) 'Women and Property Rights in Islam' in S. Sabbagh, *Arab Women, Between Defiance and Restraint* (New York: Olive Branch Press)

An-Na'im, Abdullahi A (ed) (2002) *Islamic Family Law in a Changing World* (London & New York: Zed Books)

Badran, Margot (1985) 'Islam, Patriarchy and Feminism in the Middle East', 4(1) *Trends in History* Fall pp. 49-71

Bahaa-Eldin, Ziad (1999) 'Formal and Informal Finance in Egypt' in B. Dupret, M. Berger and L. al-Zwaini (eds) *Legal Pluralism in the Arab World* (The Hague, London: Kluwer) pp. 205-218

Barlas, Asma (2002) *Unreading Patriarchal Interpretations of the Qur'an* (Austin: University of Texas Press)

Carroll, Lucy (2001) 'Life Interests and Inter-Generational Transfer of Property Avoiding the Law of Succession' 8(2) *Islamic Law and Society* 245-286

Charrad, Mounira M. (2001) *States and Women's Rights* (Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press)

Chaudhry, Zainab (1997) The Myth of Misogyny: A Reanalysis of Women's Inheritance in Islamic Law, 61 *Alb. L. Rev.* 511

Cotula, Lorenzo (2002) *Gender and Law - Women's Rights in Agriculture* (Rome: FAO Legislative Study)

Doumani, Beshara (1998) 'Writing Family: Waqf, Property and Gender in Tripoli and Nablus, 1800-1860. 40:1 *Comparative Studies in Society and History*, 3-41

- El Saadawi, Nawal (2001) Interview Reported on Monday 9 July as *Egypt Apostasy Trial Adjourned* (BBC Online)
- Feillard, Andree (1997) 'Indonesia's Emerging Muslim Feminism: Women Leaders on Equality, Inheritance and Other Gender Issues' 4(1) *Studia Islamika* 83-111
- Ferchiou, S (1985) *Les Femmes dans l'Agriculture Tunisienne* (Aix-en-Provence, Edisud)
- Hartmann, Betsy, and Boyce, James K. (1983) *A Quiet Violence: View from a Bangladeshi Village* (Dhaka: University Press Ltd)
- Hassan, Riffat (1982) 'On Human Rights and the Qur'anic Perspective' in L. Swindler (ed) *Human Rights in Religious Traditions* (New York: Pilgrim Press)
- Issawi, Charles (1984) 'The Adaptation of Islam to Contemporary Economic Realities' in Haddad et al (ed) *The Islamic Impact* (Syracuse, Syracuse University Press, 1984).
- Johnson, Penny (2004) 'Agents for reform: the women's movement, social politics and family law reform', in Lynn Welchman (ed) *Women's Rights and Islamic Family Law* (London: Zed Books), pp. 144-163
- Kabeer, Naila (1985) 'Do Women Gain from high fertility' in H. Afshar (ed) *Women, work and ideology in the third world* (London: Tavistock) pp. 83-106
- Katulis, Brian (2004) *Women's Freedom in Focus: Morocco* (Freedom House Survey)
- Khan, Muhammed Mustafa (1989) *Islamic Law of Inheritance* (New Delhi: Nusrat Ali Nasri for Kitab Bhavan)
- Layish, Aharon (1994) 'The Muslim Waqf in Jerusalem after 1967: Beneficiaries and Management' in F. Bilici (ed) *Waqf dans le monde musulman contemporain (XIXe-Xxe siecles)* (Istanbul: Institut francais d'études anatoliennes), 145-167
- Layish, Aharon (1997) 'The Family Waqf and the Shar'i Law of Succession in Modern Times' 4(3) *Islamic Law and Society* 352-388
- Maher, Elizabeth (1974) 'Divorce and Property in the Middle East and Morocco' IX *Journal of the Royal Anthropological Institute* 103-122
- Moors, Annelies (1995) *Women, Property and Islam: Palestinian Experience, 1920-1990* (New York: Cambridge University Press)
- Mundy, Martha (1979) 'Women's Inheritance of Land in Highland Yemen' V *Arabian Studies* 161-187
- Nasir, Jamal J. (2002) *The Islamic Law of Personal Status* (The Hague, London, New York: Kluwer Law International)
- Powers, David S. (1993) 'The Islamic Inheritance System: A Socio-Historical Approach' in Chibli Mallat, and Jane Connors (eds) *Islamic Family Law* [London: Graham & Trotman], 27-29.)
- Powers, David S. (1999) 'The Islamic Family Endowment (Waqf)' 32:4 *Vanderbilt Journal of Transnational Law*, (1999), 1167-90
- Powers, David S. (2002) *Law, Society, and Culture in the Maghrib, 1300-1500* (Cambridge, Cambridge University Press).
- Rosen, Lawrence (2000) *The Justice of Islam* (Oxford, Oxford University Press)
- Sahibzada, M. H, (1997) Conceptualising an Islamic approach to poverty alleviation, (Islamabad: Institute of Policy Studies, Pakistan)
- Sonbol, Amira El-Azhary (2003) *Women of Jordan* (Syracuse New York, Syracuse University Press)
- Stauth, Georg (1990) 'Women, Properties, and Migration: Access to Land and Local Conflicts in Rural Egypt' 3 *Zeitschrift Der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft* pp. 32-50

Wadud, Amina (1999) *Qur'an and Woman: Rereading The Sacred Text From A Woman's Perspective* (New York: Oxford University Press)

Wahlin, Lars (1994) 'Inheritance of land in the Jordanian Hill Country' 21(i) *British Journal of Middle Eastern Studies* 57-84

Welchman, Lynn (2000) *Beyond the Code* (The Hague: Kluwer)

Zaid, Abdulaziz Mohammed, *The Islamic Law of Bequest* (London: Scorpion Publishing, 1986)

الورقة السادسة : قوانين الميراث وأنظمته

موجز الورقة :

يتعرض الكاتب في الجزء الأول للمفاهيم بوجه عام ويقدم النتائج التي توصل إليها وتضع هذه الورقة قوانين الوراثة في محياطها الإسلامي في جزء منها ويفحص الجزء الثاني بعض السمات الرئيسية لقوانين الوراثة في القضاء الإسلامي موضحا المزايا والعيوب لنظام الأنصبة الثابت ويبحث كذلك في القواعد القانونية للميراث كجزء من أنظمة الميراث بوجه أعم وأشمل . ويتعرض الجزء الرابع للممارسات التي تجري بشأن التسويات والتي تشمل تدعيم أو التنازل عن حقوق الميراث وذلك بالرجوع إلى وضعية المرأة في هذا السياق . وأما الجزء الأخير فيعالج بعض الإقتراحات التي تهدف لإصلاح أنظمة الميراث وقوانينه وكذلك المناقشات التي تجري حول هذا الموضوع.

استراتيجيات مبدئية : يتضمن الجزء المتبقى من البحث الإستراتيجيات المبدئية التي طرحت بعد المناقشات والتي تهدف إلى دعم أو تقوية حقوق الميراث :

- إزالة الغموض عن موضوع الميراث في الإسلام.
- الارتقاء بالإستنتاج المنطقي الإسلامي (الإجتهاد).
- تسهيل الشرعية الاجتماعية .
- مقاومة إساءة استعمال حق التنازل عن الملكية أو تعزيزها ودمجها.
- الارتقاء بنظم تأمين ملكية الأرض .

استراتيجيات الدعم وتعزيز حقوق الميراث

6-1 إزالة الغموض عن موضوع الميراث في الإسلام

يبدو أن المعرفة العامة للنظام القانوني المتعلق بأنظمة الميراث راسخة في المجتمعات الإسلامية لكن الحقوق الخاصة ليست واضحة وأبعد ما تكون عن الأفصاح عنها أو إثارتها، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها الأمية الكبيرة والمنتشرة بين النساء المسلمات في بعض المجتمعات الإسلامية وتصورها كمجموعة من القواعد المعقدة والتي يجري تعزيزها عن طريق

القائمين على السلطة في البلاد علاوة على التهديد الجارى لفؤات معينة داخل الأسر و المجتمعات.

وعلى الرغم من أن الميراث جزء واحد من نظام الملكية الأوسع، إلا أن قوانين الميراث تطرح على الناس كمجموعة من الشرائع الإلهية المتكاملة التي لا مجال لمبدأ التعويض فيها بأدوات أخرى. وأما بخصوص حق الحصول على الأنصبة في الميراث والأثر الذي يتركه التخطيط الخاص بالملكية وتعزيز أو دمج الملكية والتنازل عن الأنصبة ، فإنه يتوجب على الذين تعنيهم هذه الأمور وتهتم بهم أن يباح لهم المسرح والفرص لمناقشة الأثر الذي يمكن أن تتركه قراراتهم عليهم وكذلك كيفية التعامل مع هذه القرارات.

6-2 العمل على دعم وتنمية عملية الاستنتاج المنطقى فى الإسلام أو ما يطلق عليه "الإجتهداد"

يرتبط نظام الميراث الإسلامي إرتباطاً كبيراً بالهويات الإسلامية والبنيات الاجتماعية والقلق العام بالنسبة للعلمانية كتهديد للإسلام. وبهذا الوضع يمكننا أن نقول أن هناك مقاومة على نطاق واسع ل القيام بأى شئ بقصد هذا الموضوع عدا تدخل محدود جداً من جانب الدولة في هذا المجال حتى لو كان من بين النساء . ومن ثم فإن الإصلاحات في إتجاه تعديل أوجه الإسلام المساوايته والتوزيعية الشرعية الإسلامية لا بد أن تأتى في المقام الأول من داخل المجتمع نفسه وتتسجم والأطر الإسلامية المتعارف عليها . فالسمات الرئيسية لقواعد الميراث تبدو واضحة تماماً وخاصة عندما ينظر إليها على أنها واضحة تمام الوضوح ولا غموضاً يعتريها (فانى) ولا تخضع لأى تعديلات . ومع ذلك فهناك مجموعة من المبادئ الإسلامية يجب أن يعاد تفسيرها وتطبيق في إطار خلفية الأهداف التي تقصد منها الشريعة الإسلامية (وهو ما يعرف بمقاصد الشريعة) وعلى الرغم من الغزوات التي تعرض لها حقل الميراث الإسلامي بقواعد المعروفة ، إلا أن الرجوع إلى المبادئ الأولى والتطورات التي تطرأ على هذه المبادئ، توصى بأن ممارسات عديدة في مجال الميراث الإسلامي يمكن أن تتعرض في المستقبل القريب إلى الإجتهداد (الذى يعد أداة من أدوات فلسفة التشريع الإسلامي) ومن ثم يقودنا هذا الإجتهداد إلى أشكال جديدة من التفسير .

6-3 تيسير الشريعة الاجتماعية

يستوجب فهم قواعد الميراث في نظم لا حصر لها تتعلق بالملكية وتشمل أموراً مثل الميراث والإعالة علاوة على نظم أخرى تقع في إطار قواعد الميراث مثل الطرائق الشرعية لاتخذ بطل الملكيات. وقد تطورت أساليب قضائية وأخصها بالذكر تلك التي تتعلق بنقل الملكية أثناء الحياة وترسيخ ما يطلق عليه بأوقاف الأسرة، وكلها تقنيات تهدف إلى تمكين الأفراد من نقل الملكية من شخص لأخر أو ما يطلق عليه الأيلولة وذلك بهدف إشباع حاجات إجتماعية يسهل علينا فهمها أو بهدف تجنب تفتيت الأراضي الزراعية والممتلكات العائلية.

في بعض المجتمعات ينظر إلى نقل الملكية أثناء الحياة كأداة ضغط لما تتعرض له النساء من تمييز في ظل قواعد الميراث وفي حالات أخرى تعد مسألة نقل الملكية هذه كإجراء الهدف منه منع إنتقال الملكية العائلية خارج نطاق سيطرة الذكور أو في أيدى غرباء عن الأسرة المعنية. وحيث أن هذه الأساليب القانونية تهدف لتحقيق نتائج تقدمية وشاملة، فلا بد وأن تبذل جهوداً عديدة الهدف منها تسريع الشريعة الاجتماعية علاوة على تسهيل تحقيقها.

6-4 مقاومة سوء إستعمال حق تدعيم ودمج الملكية أو التنازل عنها

لعل نقل الملكية عن طريق توريثها تعد حلقة من سلسلة طبقات عديدة أخرى . إذ لا بد من بحث الطرائق التي تتلو في مجال دمج الملكية العائلية والتنازل عنها علاوة على النقل السهل لها من جيل إلى جيل في نطاق العائلة الواحدة وخاصة ملكيات الأراضي الزراعية والممتلكات العائلية التي في غالب الأحيان تنقل إلى الذكور وتبقى تحت سيطرتهم. فقد جرى العرف الاجتماعي نتيجة لهذا الوضع على أن الرجل هو المنتج ومن ثم فعليه تقوم الإدارة الخاصة بالمشروع بالإضافة إلى إدارة الأرض الذي تقع عليه المشروع. هذا علاوة على أن هناك ضغوطاً قسرية وقوية تخضع لها النساء مثل عوامل الحب والمحبة الأسرية ومفاهيم الشرف والعار في المجتمعات الإسلامية علاوة على الحاجة الاقتصادية وكلها ذات صلة بقضايا لها علاقة بالملكية مثل تأكيد دعوى مطالبة لأنصبة في الميراث أو الموافقة على بيع هذه الأنصبة مقابل مبالغ نقدية أو رمزية أو التنازل عن نصيب أو آخر.

وكل هذه مبادئ لا تمت للإسلام بصلة ولكنها ممارسات اجتماعية وإقتصادية وثقافية درج الكثير على إتباعها ولا بد لنا من وضعها تحت الاختبار للتعرف على جدواها وفائدة علاوة على شرعيتها وذلك في ضوء التطور الجارى في البنية الأسرية والمجتمعية للمجتمع الإسلامي.

6-5 تدعيم تأمين وامن ملكية الأرضى

لا بد وأن تهدف الإستراتيجيات التي نصيغها بهدف تدعيم تأمين الأرضى والتخفيض من الفقر في المجتمعات الإسلامية إلى التحقيق في قضية مهمة مثل قانون الارث وأنظمة الميراث خاصة تلك التي تتعلق بالنساء وإعطاء أهمية كبيرة لمثل هذه القضية والنظر إليها كقضية مركزية وليس هامشية.

ثبات الأرض يعد مكوناً أساسياً من مكونات الاستحواذ على ملكيتها. فالإجراءات المتبعة في الوراثة لا تعتمد على القوانين القضائية المتعلقة بالارث، إذ أن هذه القوانين ما هي إلا عنصر واحد في صورة الميراث . ومن ثم لا بد من توضيح كل التفاصيل المتعلقة بنظام الوراثة في الإسلام في جميع السياقات وتشمل هذه الإيضاحات كل الأساليب القضائية السائدة في تحطيط الملكيات ، علامة على التفسير الواضح والذى لا لبس فيه للدowافع وراء الإستعانة بهذه الأساليب وكذلك المعانى الإجتماعية التي تتسب لإستخدام طرق تحطيط الملكيات.

ومع ذلك فإن التطبيق الكامل لقوانين الميراث في ظل الشريعة الإسلامية يمكن أن تكون هدفاً سهلاً تحقيقه في بعض السياقات الاجتماعية والسياسية ومن ثم يعد نقطة إنطلاق جيدة لإيصال حقوق ملكية الأرض لهؤلاء المستضعفين من أفراد المجتمعات الإسلامية.